مقومات الحكم الراشد في استدامه التنميه العربيه

الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان *
nawfal057@yahoo.com

مستخلص البحث

تقدّم هذه الدراسة تحليلا تفسيريا للمؤشرات التي تقوم عليها المقومات الأساسية للحكم الراشد مع العديد من الموضوعات المتعلقة بتأثيرات هذه المؤشرات في مقياس تقريبي للتنمية المستدامة في عدد من الاقتصادات العربية. ومؤشرات الحكم الجيد الستّة تقيس الأبعاد التالية: **١**) المساءلة والتعبير؛ **٢**) الاستقرار والعنف السياسي؛ **٣**) فاعلية الحكومة؛ **٤**) نوعية التنظيم والضبط؛ 0) حكم القانون؛ و٦) ضبط الفساد. وتغطي خمسة بلدان عربية للأعوام **١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، و٢٠٠٤**، وبلدان العينة هي: الجزائر والعربية السعودية ومصر والعراق والأردن.

تحلل الدراسة تلك المؤشرات الستّة لأبعاد الحكم لكل فترة، بالإضافة إلى عدّة قضايا مختلفة، مثل: **٧**) التعاقدات النقدية **٨**) وأوضاع الديمقراطية الرسمية المؤثرة على الصلة بين قيم النمو والتنمية الاقتصادية لعيّنة البلدان العربية.

ثلاثة مباحث تغطي بعدي الموضوع، وهي: إدارة التنمية العربية ومؤشرات وأبعاد التنمية العربية واستدامة التنمية العربية.. تناولت عدّة صلات مهمة كـسمات لكلّ الجهود المطلوبة لإقامة الحكم الراشد ويضمنها المؤشرات الموضوعية. هناك خمسة سمات للتنمية البشرية المستدامة تؤثر في حياة الناس، هي: التمكين والمشاركة، والتعاون بالانتماء المشترك، وعدالة فرص الدخل والصحة والتعليم، والأمان الاجتماعي في المعيشة والإعالة، وأخيرا الاستدامة وتواصل التنمية مع الأجيال. واقتصادات البلدان العربية تميزت بوفرة الثروات الطبيعية والبشرية والتاريخية التي تلبي مستلزمات التنمية الاقتصادية واستدامتها التنمية البشرية والاجتماعية.

في الواقع توصلت الدراسة إلى أن المقومات الرئيسية الحاسمة والمطلوبة للحكم الراشد في استدامة تنمية المنطقة العربية، وبحسب الأهمية النسبية الملحة ككل هي: حكم دولة القانون، وضبط الفساد، والمساءلة والتعبير، وفاعلية الحكومة، ونوعية التنظيم والضبط، والاستقرار السياسي على الترتيب.

* رئيس قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مدخل

"يفترض ان تكون مبادرات الحكم مسخرة لتطوير القدرات اللازمه لتحقيق نجاح التنميه، وهي: خلق فرص التشغيل والعمل وإزاله الفقر وتعزيز (حمايه وتجديد) البيئه و.. إمكانيات تقدم المراة والإعاله"

[UNDP Initiatives for Change, 1994]

إذا امكن تلخيص المهمه الاساسيه لايه حكومه بجانبين رئيسيين فقط هما: حمايه كيان المجتمع وتنميه اقتصاده يؤول مفهوم إدارة الحكم ليعني التنميه بالمقام الاول. اما الحكومه الراشدة فقد بينت المسوحات العالميه اليوم، وبكل انواع المقاييس التي قيست بها وبالدقه المحددة انها غير موجودة على الارض، وان المؤشرات المقاسه للحكم الراشد تراوحت عالميا بين ١٠% إلى ٩٧% على افضل تقدير. هذه الدراسه تبحث في تحليل واقع ما يسمى الحوكمه (إدارة الحكم) العربيه و موقعها من التنميه ومن مقوماتها التي ينبغي بناؤها والارتكاز عليها لإقامه الحكم الراشد المسئول عن تنميه عربيه مستدامه.

تهدف الدراسه الحاليه إلى تحليل مقومات الحكم الراشد وتشخيص وتفصيل الركائز الاساسيه منها على انها دعائم لاستدامه التنميه البشريه العربيه. فقد باتت من صلب مسؤوليات الحكومات اليوم ليس التنميه الاقتصاديه حسب وإنما تحقيق مهمة استدامه التنميه البشريه التي تعنى بتحسين المستوى المعاشي، بحيث تعكس الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للفرد وتحسن نوعيه الحياة لكل افراد المجتمع بدون ان تكون على حساب الاجيال القادمه.. التي يتوجب ان تكون متحررة من الفقر والحرمان ويكون النمو الاقتصادي معها وسيله للتنميه المستدامه ويكون النجاح في تحقيقها مقياسا للحكم على جودة إدارة الحكومه للاقتصاد كفاءة وفاعليه. وهذا لا يتاتى إلا بالحفاظ على الموارد المسخرة للتنميه من الهدر والتبديد، وهذا لا يتم بدوره إلا بقوة القانون.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وقد لا يكون منطقيا لاي مختص توقع نجاح الحكم مع تطهير البلد من الفساد فحسب ولكن مع توفر عدة امور اخرى كذلك، اهمها سيادة قوة القانون وكذلك حريه التعبير لدى المواطنين في الحكم على الممارسات المختلفه لكل منتسبي الجهاز اللحكومي وفي مقدمتها عمليه محاسبه المسئولين التي تسمى المساءله.

ولذلك تفترض الدراسه هنا "ان اهم ركائز استدامه التنميه عربيا هي: مهمة ضبط الفساد التي تعمل وتنجح مبدئيا في ظل توفر ركيزتين اخريين، هما: سيادة القانون على الجميو بدون اي استثناء.. وحريه التعبير والمساءله"، وتنتظم بعدها ركائز اخرى لتدعيم توجهات التنميه الاقتصاديه الحقيقيه إلى جانب تدعيم التنميه المستدامه ذاتها بشكل غير مباشر، والركائز الاخرى هي: فاعليه الحكومه ذاتها ودرجه الاستقرار السياسي ونوعيه واوضاع التنظيم والضبط فيها.

يشير مفهوم الحكم إلى ممارسه السلطات السياسيه والاقتصاديه والإداريه في إدارة شؤون البلاد على كل المستويات، ويشمل الاليات والعمليات المعقدة والمعاملات [UNDP, 1997a][١] وكذلك المؤسسات التي يضع الناس فيها مصالحهم وتتوسط في خلافاتهم، وتمارس حقوقها والتزاماتها القانونية [كريم، ٢٠٠٤][٢].

وينطلق تعريف الحكم الراشد من مشاركه الافراد والجماعات في المجتمع مع الحكومه المركزيه والحكومات المحليه في الانشطه والصلاحيات المختلفه بحيث إذا ما اجتمعت بشكل صحيح افترن اجتماعها ووجودها مع ممارسات السلطه باحترام لحقوق وكرامه الإنسان وتغليب مصلحه المجتمع العامه على المصلحه الخاصه. ويدلل التعريف على ممارسه تلك السلطات بامانه ومسؤوليه ذاتيه سليمة وفطريه اولا وبنزاهه امام الحق العام ثانيا بما يعرف اصحاب هذه الممارسه بكثير من المواصفات التي يمكن اختصارها بقاعدة الولاء والبراء[٣]. ولا تقتصر الامانه والنزاهه على موظف الحكومه وان كان هو المعني بها بالمقام الاول فضلا عن كل من يعمل لدى الغير في اي مجال.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومن جانب اخر فإن التنميه الاقتصاديه تحولت الاهتمامات بهـا خـلال العقـود الماضيه من التركيز على تنميه الموارد الطبيعيه إلى تنميه الموارد البشريه.. وانتقلت السياسات وفرضياتها من النظريات التقليديه متل نظريه النمو المتـوازن لهيرشـمان ونظريه الدفعه القويه لثيركسه إلى النظريات الحديثه للتنميه متل نظريـات التكييـف والتغيير الهيكلي وغيرها في فائض العمل الزراعي لارثر لويس والتنميه المتوازنـه لرانس وفاي. ومع مطلع تسعينات القرن الماضي انصب الاهتمام على تنميه المـوارد البشريه تم تركز اكثر على التنميه البشريه المستدامه المعروفـه اختـصارا التنميـه المستدامه. وبهدا تحولت اهتمامات التنميه من الاستثمار في راس المال الطبيعي إلى الاستثمار في راس المال البشري[٤] والاجتماعي كدلك.

ومع هده التحولات تطورت سبل تحسين إدارة الحكم من نوعيه حياة افضل إلى توسيع فرص وخيارات اكثر امام افراد المجتمع لتمكينهم من المشاركه بالتنميه، إلـى توسيع دائرة المشاركه بإدارة الحكم التي تعرف بِـ(التـضمينيه) اولا، ومـن اسـس ومبادئ تكفل فاعليه العلاقه بين التنميه المستدامه وإدارة الحكم الراشد إلـى شـروط العلاقه التبادليه في كلا الاتجاهين تانيا. وبات الحكـم الراشـد والتنميـه المـستدامه صنوان غير قابلان للانفصال، فالتنميه المستدامه لا يمكن تواصلها بدون حكم راشـد ولا يكون الحكم راشدا حقا بدون تعزيز ركائز التنميه المستدامه التي يقـوم عليهـا.. ومعها نجاح التنميه الاقتصاديه.

تاتي هده الدراسه محاوله متواضعه لتحديد وتحليل مقومات الحكم الراشد عربيا ومنافشه اسبقياتها في المنطقه العربيه لفرص التنميه العربيه المستدامه، فيـستعرض المبحث القادم اهم سمات إدارة التنميه العربيه وإدارة الحكم فيها، وفي المبحث التاني تحليل التقديرات العالميه المقاسه لمؤشرات إدارة الحكم لعينه من البلدان العربيه مـع ابعادها التنمويه، وينافش المبحث التالث مقومات استدامه التنميه العربيـه للخـروج بجمله من الاستنتاجات والمقترحات التي ترسمها اتجاهات التحليل لاغراض السياسات الاقتصاديه والإداريه والسياسيه.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

١ - إدارة التنميه العربيه

تقوم إدارة التنميه بشكل عام على ثلاثه مكونات اساسيه يفترض بها المسئوله عن بناء مقومات إدارة الحكم الراشد، وهده المكونات هي: الدوله والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما ينقل اثار ادائها على التنميه إلى الاجيال اللاحقه، دونما الاقتصار على نقل تكاليفها إليها. اما مقومات الحكم الراشد فقد اتفقت ادبيات التنميه الاقتصاديه الحديثه بصورة عامه لدى البنك الدولي ومنظمه POGAR التي سيرد تفصيل مقاييسها والمنظمات الإقليميه الاخرى على تسعة مقومات (او مبادئ) على انها الامضى تاثيرا في نجاح سياسات التنميه الاقتصاديه والتنميه المستدامه، وتتفاوت في اهميتها وترتيب اسبقيه كل منها من مجتمع لاخر، وهده المقومات هي: الشفافيه، والاستجابه، والمشاركه، وسيادة القانون، والمساءله، الإنصاف (العداله والمساواة)، والرؤيه الإستراتيجية، تم التوجه بالإجماع، واخيرا كفاءة الحكومه وفاعليتها. وهناك من يفصل بين الكفاءة والفاعليه جاعلا كلا منها مبدء مستقلا [POGAR, 2005][٥] ودلك بدلا من مبدا اخر هو التوجه بالإجماع، مع إعطاء الاوليه بالتسلسل رقم واحد لسيادة القانون. فإدا كان كل من الفساد والنزاهه هما نتيجه لنظام المساءله الدي تعمل في ظله الحكومه فنتيجه للفساد فشلت حكومات البلاد العربيه في تحقيق النجاح لبرامج التنميه خلال الاربعين عاما الماضيه، الامر الدي ادى إلى فشل التنميه وهدر نسبه كبيرة من مواردها [عاشور، ٢٠٠٥، ٤٢][٦].

تؤكد الادبيات العالميه عن العالم العربي على الاهميه الحرجه لأغلب المؤشرات العربيه المقاسه عن إدارة الحكم في إنجاح عمليات التنميه الاقتصاديه [World Bank, 2003][٧] ودورها، كعوامل لدعم برامج النمو والتنميه بشكل مستدام بسبب انخفاض معدلات كل منها في البلاد العربيه عن متوسطات معدلات البلدان الناميه وقصور المؤسسات التنمويه فيها وتراجع مؤشرات إدارة الحكم بشكل فجوة متزايدة، يعبر عنها بفجوة الحكم المقترنه مع مستويات الدخل الفردي الحقيقي فيها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تتسم إدارة الحكم العربيه بشكل عام بالشكليه وعدم الفاعليه وتقل يد الإدارات وعدم استثمار الكفاءات اوخلق الكثير منها ويلاحظ والى جانب ذلك ضعف المؤسسات الرسميه وغير الرسميه (باستثناء الامنيه منها) وعدم سيادة القانون في المعاملات وعدم حكم القانون في الإدارات.

والمنظمات الجماهيريه بمختلف اشكالها التي اصطلح عليها حديثا بمنظمات المجتمع المدني مجيرة لصالح النظام الحاكم وتسوق له وخاضعه لاجهزة الدوله وليست مكمله لها في الاداء ولا مستقله عنها في الاهداف. ولذا تغيب حريه التعبير وتنحسر المساءلات العامه وتتقيد حلول المشكلات المجتمعيه. وإذا ما جاءت الإصلاحات السياسيه والاقتصاديه فإنها تاتي من الخارج بدلا من انبثاقها من الداخل، كما يفترض واقع الحال واتت معها الاموال التي توظف الإصلاحات لصالح الخارج اكثر مما هي للداخل.

وغالبا ما تظهر الجوانب الحرجه لإدارة الحكم مثل المساجلات التنظيريه بين مركزيه ولامركزيه الحكومات المحليه وتغييرات الدستور والقوانين الانتخابيه والإدارة المالية للاقتصاد والإصلاح القضائي وسيادة القانون واصول التشريع ومشاركه المراة. وهذه الجوانب التمانيه تتصدرها في الاتصال تاثيرا بجودة الحكم علاقه المجتمع المدني بالدوله.

احد الابعاد المهمه في إدارة شؤون المجتمع من خلال اليات الحكم الراشد هو البعد الاقتصادي –الاجتماعي، فضلا عن البعد السياسي والبعد الفني مع كفاءة وفاعليه واضحتين في الإدارة العامه. ويرتبط البعد الاقتصادي بطبيعه بنيه المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن اجهزة الدوله، وطبيعه السياسات العامه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتاثيرها في حياة المواطنين من حيث الفقر ونوعيه الحياة وعلاقتها مع الاقتصادات الخارجيه كذلك [UNDP, 1977b][٨].

ولغياب المبدا التنافسي بين الركائز الثلاث: الإدارات العامه للدوله (ومؤسساتها) ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني فان تحسين إدارة الحكم في

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البلاد العربيه تتطلب تحولا جوهريا في دور كل منها في عمليات التنميه. ويشمل التحول الجوهري التغيرات التي تضمن الابتعاد عن الخصائص السائدة في انظمه الحكم السائدة متل الحكومه القائدة والمركزيه والمهيمنه على قرارات التنميه والمسيطرة على الموارد الطبيعيه والتروات، وإحلال الإصلاحات السياسيه والاقتصاديه من الداخل لانظمه الحكم العامله وبناء دوله الحكم المسئول والقوانين الدستوريه التي تسود وتسود معها التضمينيه*، والمبحث التالي والدي يليه محاوله لاستشراف الصورة بشكل ادق.

٢- تحليل المؤشرات العربيه والابعاد التنموية

هناك من اقترح ثلاثه خيارات لرمي الحكم الضعيف بالفساد هي: المساءله والتعبير ومستوى الدخل الحقيقي للفرد تم التنظيم والجهود الدوليه في هدا الاتجاه، بينما تقترح الاتجاهات الحديته مسألة الرضا بالحياة مقياسا للمنفعة على انها اقرب رابط بنوعيه الحكومه بدلا من الدخول الحقيقيه الفرديه، على اساس ان قدرة الحكومات على خلق وتقديم بيئات قيمة وموثوقة ولإيصال الخدمات بكفاءة ويسر هي المقياس الاكثر اهميه للحكم على بلدان الحكم السيئ او نجاح النهوض به وذلك من خلال تحقيق مستويات مقبوله من الكفاءة والثقه والدخول في بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطيه المنتخبه [Hewlliwell, 2006][٩].

وقد اعتمدت مؤشرات الحكم التجميعيه للبنك الدولي التي غطت مئات المتغيرات في ٢٠٩ بلدان للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤ عن ٣٧ مصدر مستقل للبيانات من ٣١ منظمه

* يركز مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE على كيفية تحقيق الحكم الديمقراطي الصالح في: زيادة الشفافية- حماية حرية الإعلام- زيادة المشاركة العامة في صنع القرار- الحد من هيمنة المسئول الحكومي- تقليل اللوائح القانونية أمام الأعمال- إصلاح الهيئات الحكومية- تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية- تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية- إصلاح السلطة القضائية- لامركزية وظائف الحكومة- وأخيرا دعم أداء منظمات المجتمع المدني.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

[Kraay, Mastruzzi and Kaufmaun, 2005][١٠] ومن بينها البلدان العربيه باخر تحديث [WBI, 2005][١١]. ولا تقترح اتجاها افضل او اسوا للحكم على المعدلات العالميه المقدرة لإدارة الحكم.. سوى ان مقاييس مكّونات إدارة الحكم التي جرى الاتفاق عليها تتراوح بين (٢,٥- و ٢,٥+)، وان الترابط الملحوظ بين اتجاهات الدخل ومؤشرات الحكم قد انطوت على المقاييس السته الاتيه: المساءله والتعبير والاستقرار السياسي وفاعليه الحكم وحكم القانون ونوعيه الترتيب وضبط الفساد... وجرى تجميع عناصر البيانات الخاصه بهذه المؤشرات من مصادر مختلفه تقيس الإدراكات الحسيه للمفاهيم التي يقوم عليها مقياس كل منها بعد تقدير واختبار الاهميه الإحصائيه والمعنويه للمتغيرات المؤثرة في إدارة الحكم مع الزمن [سوليفان، ٢٠٠٥][١٢].

اختارت الدراسه الحاليه عينه ضمت خمسه بلدان عربيه هي: الاردن والجزائر والسعوديه والعراق ومصر، واستند الاختيار عشوائيا على اشتراك اثنتين منها او اكثر بخصائص التفاوت في الموارد البشريه والطبيعيه السائدة عربيا وجهود التنميه فيها فضلا عن الإصلاحات الاقتصاديه والسياسيه التي قطعتها والمجالات الاخرى التي تلخص الصورة العامه لمجمل البلاد العربيه، ولذلك وجد التصور الاولي في الدراسه الحاليه ان اولويات تلك المؤشرات بالنسبه لاستدامه التنمية العربية اخذت اسبقياتها في فرضيه الدراسه بالاهميه النسبيه من الواقع التحليلي الترتيب الاتي: دوله القانون- ضبط الفساد- المساءله التعبير- فاعليه الحكومه- التنظيم والضبط- الاستقرار السياسي. وفيما ياتي تفصيل مكونات كل من هذه الاسبقيات من وجهه النظر التحليليه الاقتصاديه لابعاد الواقع الفعلي لكل من تلك المكونات في بلدان العينه، وذلك على ضوء الترابط الاستدلالي لكل واحدة منها مع اتجاهات التنميه المستدامه عربيا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اولا: حكم دوله القانون Law Rule

ويعني اختصارا حكم القانون وسيادته على الجميع دون استثناء، وينطوي على عنصرين، هما: حياديه القوانين؛ ومدى تقيد والتزام المواطنين و/او إلـزامهم بهـا. فكلما كانت القوانين حياديه تشريعا وواقعا كلما استقطبت للعمل والمشاركه الجمهـور التكفيل بإطلاق الكفاءات. اما إذا حصل توظيف لمديات التفسير الواسـعه لنـصوصها القانونيه ومجانبه الصواب في ممارساتها، وهو ما يحصل على نطـاق واسـع فـي المحاكم العربيه الجزائيه والجنائيه والبدائيه، فقد عزفت الحقوق عن توجهات الخيـر العام والسلامه إلا في الظاهر إلى حدٍ ما واطلقت الإدارات المختلفه القيـود المتبطـه لجهود البناء والإنماء بنسب متزايدة. ويتوجب عندها اعتماد الاسس الفقهيه-العلميه والمدروسه بعنايه كبيرة وبمشاركه الاجتهادات العلميه لا إجماع الاراء ولا التوجيهات او التعليمات على استبيان طريق الرشد في إحقاق الحقوق حتى ولو ارهقت وكلفـت الكثير.

كما ان التقيد بحكم القانون وارتضاؤه منهجا يتطلب من الجمهور الانصياع لنداء الحقوق ولامر الله والتورع عن تغليب المصالح او الـرؤى الخاصـه علـى الاحكـام العامه، حيث تشير مدلوليه اي مجافاة لهذا المبدا (الركيزة) في تولي الامر والقـضاء فيه إلى الخلط بين ما هو حرام وما هو حلال، كمن يخلط الماكل والمـشرب مـن اي مصدر كان ثم يتغافل عن ذلك الخلط عند الدعاء، فأنى يستجاب له! وعندها.. مادا وإلا فالقانون. ولا غرابه من إيلاف المرء لتفشي الفساد الإداري والمالي وضـعف مهـام الرقابه الداخليه ما يفسح المجال لتنامي الاثار السلبيه على بنـاء القـيم والـسياقات وكذلك بناء قوة العمل القويمه في واجباتها وإخلاصها. بمعنى ان هناك خللا حادا فـي حياديه تطبيق القوانين والى جانبه ضعف اداء السلطات التنفيذيـه بتمريـر الحلـول الصحيحه (والاصح منها) للإشكالات، فلا يرتجى للاقتصاد اي فيمه حقيقيـه مـضافه للناتج.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وقد تصيب التقديرات في تاشير وجود هده الظـاهرة فـي الإدارات الاقتـصاديه والإداريه في الجزائر متلا لوقوع تقديراتها دون خط الوسيط العالمي فـي الـسنوات الاخيرة، ويفوقها العراق باكتر من الضعفين في دلك. ويوجد حاليا شيء من التوجـه الايجابي في هدا الصدد في مصر لوقوع تقديراتها فوق خط الوسـيط العـالي لكنهـا متراجعه الاتجاه عموما، والحاله في الاردن وفي السعوديه افضل مما هي في مـصر على الرغم من غلبه اتجاه التراجع في فيم المقاييس الاخرى في كل بلـدان التـروات الطبيعيه للعام ٢٠٠٢ عما سبقه في العام ٢٠٠٠. ويفصح مقياس المؤشر عن معدل تقديراته (١,٦٧- و ٠,٧١-) في: العراق (باتجاه التفاقم)، وفي؛ الجزائـر (باتجـاه التحسن)، وفي؛ مصر والسعوديه والاردن (٠,١٣ و ٠,٣٨ و ٠,٤٠) على الترتيـب (نحو التحسن مع تدبدبه في الاردن) للفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٤ (ينظر المخطط-١).

تانيا: ضبط الفساد Corruption Control

في مقدمه التداعيات التي يتركها غياب حكم القانون في شـتى إدارات الدولـه والمجتمع على التنميه الاقتصاديه واكترها تنبيطا لكل جهودها وبرامجها على التنميه المستدامه هو تفشي الفساد وعدم السيطرة عليه لانه يحيل كل الاستتمارات إلى كلـف باهضه وتكاليف تحرف كل الخطط عن اهدافها. والفساد الإداري والمالي "مضر لكـل من الشركات والافراد والمجتمعات ومقياس للطمع وانه إدا ترك بلا مرافبه فانه يؤدي إلى حالات من التشويهات والكوارث في التنميه" [الشهوان، ٢٠٠٦][١٣] لكل من البلدان النامبه والمتقدمه بلا تمييز، ولكن اتاره التدميريه في البلدان النامبه تكون اقسى، كما هو حاصل في العراق على سبيل المتال حيث سجلت الارقام المعلنه ٩٨ حالـه فـساد إداري في بغداد في شهر نيسان/ابريل ٢٠٠٦ وحده.

وبصرف النظر عن مدى حياديه القوانين السائدة فان تـسلط الطمـع والفـساد المادي على الإنسان وبشكل يفوق كل النوازع اللاحسية.. ويصل إلـى حـد ارتـشاء القضاء، الرادع الرئيس المرشح لإنفاد القوانين ولسيادتها وجعلها سائدة ونافدة فـي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المجتمع، كفيل بتفشي انواع الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي. وبذلك يمكن التكهن ببساطه بمصير الاستثمارات الحكوميه [Rose, 2004][١٤] ونفقاتها العامة فضلا عن تهرؤ البيئات الاستثماريه لمشاريع الاعمال الخاصه وكذلك العصف بالمناخ الملائم للاستثمارات ولعقد الصفقات.

ينطوي مؤشر الفساد على اربعه عناصر هي: الفساد بين المسئولين الحكوميين، وعقبه الفساد في وجه الاعمال التجاريه، ومدى تواتر تقديم "اموال غير قانونية" إلى الرسميين والقضاة، ومدى انتشار الفساد في سلك الخدمه المدنيه. وتشير هذه العناصر في عينه البلدان العربيه ان العراق قد احتل المرتبه الاولى وباتجاه التفاقم لا التراجع خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠٤ وبلغ معدله (١,٣٦-). تاتي الجزائر بعده في ذلك، ورغم الفارق الكبير إلا انه في اتجاه التفاقم كذلك فبلغ معدله المتوسط فيها للفترة المذكورة (٠,٥٧-). ورغم الإصلاحات التي بذلت طيله هذه الفترة في مصر فإنها تشترك مع سابقتيها في سلبية الارقام المقاسه (دون خط الوسيط العالمي) وتذبذب تقديرات هذا المؤشر فيها حول المعدل المتوسط (٠,٣١-) فيما غادرت السعوديه والاردن مستوى الوسيط العالمي لتقديرات المؤشر ضبط الفساد المذكور وبمعدل متواضع (٠,١٦) و (٠,١٣) على الترتيب.

ثالثا: المساءله والتعبير Voice and Accountancy

يتكون مقياس هذا المؤشر تصب من سبع مكونات في صلب الاسس التي تقوم عليها البيئه الأساسية لمناخ الاستثمار بدء من الإتيان بالنخب التي تتسلم الإدارات العامه عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهه اولا والمساءله الجماهيريه على صفحات حرة للإعلام ثانيا والحريات المدنيه المكفوله ثالثا وتنتظم بعدها الحقوق السياسيه تم تحييد دور العسكر في السياسه والتغييرات الحكومية وشفافيه القوانين والسياسات. فالإتيان بالمسئول الحكومي الدي يختاره الشعب يعني تحريك طيف واسع من القدرات الحقيقه البناءة والخلاقه افتراضا وتاتي نزاهه اليد والاداء وحريه الإشارة إلى الاخطاء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والعيوب عن طريق الإعلام الحر والحريات المدنيه والحقوق السياسيه لتغـدي الاداء العام بحاله قويه من التواصل والنمو عن طريق الإسهام بخلق الجو العام اللازم للثقة بضمان حقوق الملكيه العلميه والفكريه بجانب حقوق الملكيه الماديه المامونـه بكـل اشكالها ودلك لتشجيع تحويل المدخرات إلى استثمارات ولإطلاق الإبداعات.

ومع ضمان الحقوق السياسيه وتعدديه الاراء وتباريها تتسع الخيـارات لاطـر العمل الاكثر استقرارا وإشغال فرص العمل بإنتاجية اعلى ومن تم عوائد إنتاج افـضل وتؤثر هده الخيارات على فرص التنميه ايجابيا مع انخفاض حالات التغيير الحكـومي وخاصه على مستوى المسؤوليات عن تنفيد ومرافبه البرامج الافتصاديه كما يلاحـظ دلك في الجزائر في السنوات الاخيرة، وكدلك السعوديه.. وسلبا فـي العـراق خـلال السنتين الماضيتين طبقا للارقام المنشورة.

وتتناسب شفافيه القوانين والسياسات إيجابيا مع الاداء المؤسسي النظيف ودلك كلما كانت مصادر قوة القانون مستمدة من الاعراف المدنيه اكثر منها مـن تـدخلات العسكر في الحياة المدنيه والسياسيه وخاصه في المواقع الحكوميه التنفيديه. ولـدلك تلاحظ الاتجاهات التي رسمتها المقاييس المقدرة لحقوق المساءله والتعبير في عينـه البلدان العربيه الخمس هي داتها الاتجاهات التي رسمتها نظيراتها في ضـبط الفـساد وبخاصه في العراق والسعوديه والجزائر ومصر ولكن التردي هنا اعمق وابلغ لتنتظم بعدها الاردن وبدرجه اخف. وجميع فيم هده التقديرات الخمـس تقـع دون مـستوى الوسط العالمي حيث قدر المعدل المتوسـط لكـل منهـا، وهـي: (1.93-، ١,٣٨-، ١,١٧-، ٠,٨٦-، ٠,٣٣-) على الترتيب.

وترتبط نسبه كبيرة من تقديرات هدا المؤشر بالمبدا الـوارد فـي الفقـرة اولا السابقه وهي سيادة القانون وتحديدا كل من عنصريه الدي ينطـوي عليهمـا وهمـا: حياديه القوانين ومدى التزام المجتمع بها، من خلال مدى شـفافيه القـوانين داتهـا وشفافيه السياسات التي يتم اتخادها في ضوءها. والتاخر في هده الجوانب يدلل على حدة انتقال اتار الضعف في التعبير والمساءله على انتشار الفساد بشكل غير ملحوظ.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ولربما تنتشر انواع الفساد في كل مجالات المجتمع ولكن خطورته تتركز في تداعياته على معدلات التنميه، ودلك بين المسئولين الحكوميين عند عقد الصفقات وإنفاد العقود التجاريه وتعقيد الإجراءات في وجه الاعمال وباسم القوانين داتها.

ان ما يلاحظ على تقديرات المقاييس الثلاثة الاولى لإدارة الحكم في عينه البلاد العربيه هو ان قيمه الوسيط الحسابي العام لمعدل التقديرات في البلدان العربيه الخمس هو (٠,٢٩-) لسيادة القانون و(٠,٣٩-) للفساد و(١,١٣-) للمساءله والتعبير فيها اولا. وتؤشر بكل وضوح غياب جودة الحكم في الإدارات العامه المختلفه فيها تانيا، ولتفسير كيفيه دلك يلاحظ ان تقهقر سيادة القانون بنسبه معينه (وهي -٠,٢٩ دون خط الوسيط العام الصفري) نشا عنه ومعه استشراء الفساد بنسبه اكبر وتزامن مع كلتا الظاهرتين تغاضي المجتمعات عن دور المسؤوليه والمساءله بنسب متضاعفه، وهنا يصدق نص فرضيه الدراسه. فغياب حكم القانون بقدر معين من شانه إحلال الفساد بقدر مضاعف وكلاهما يقترن بضعف المساءله والتعبير باضعاف كتيرة، ولدلك كانت معظم مقومات التنميه الطبيعيه والبشريه متوفرة عربيا وموضوعه بالاتجاه الصحيح ولكن لم تكن هناك تنميه اقتصاديه حقيقيه وإنما تنميه بشريه مستدامه بشكل متواضع، كما سيلاحظ بصورة اوضح تاليا.

رابعا: فاعليه الحكومه Government Effectiveness

يقوم هدا المؤشر على اربعه مصادر مختلفه تقيس مفاهيمها: نوعيه الجهاز البيروقراطي وتكاليف المعاملات ودرجه استقرار الحكومه ونوعيه الرعايه الصحيه العامه. وتتسم الاتجاهات الايجابيه لفاعليه الحكومه بعدم ثقل يد الإدارة واستتباب السياقات التابته وتغلبها على التغيرات الطارئه لل_سياسات الاقتصاديه. فالخدمات الصحية العامة مرتفعة المؤشرات هي احد مكونات التنميه البشريه المستدامه، وترتبط بعلاقه طرديه مع قياس كفاءة الحكومه. اما تكاليف المعاملات فلا توجد تكاليف تضاهيها تاتيرا على التنميه وعلى التنميه المستدامه، ودلك من خلال المعاملات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الرسميه للمواطنين بصيغه جهود ووقت مستقطعين من اجلها، ومن خلال المعـاملات التجاريه وصفقات الاعمال والعقود. وهنا يثار التساؤل عما اذا كانت الحاله كذلك فـي المنطقه العربيه!

يتصدر العراق مجموعه العينه وبتقدير قياسي بلغ (١,٦٩-) كمتوسط للمعدلات المتدبدبه خلال فترة الدراسه ١٩٩٦-٢٠٠٤ باتجاه المزيد من تـدهور فاعليـه اداء الحكومه تلته الجزائر بمعدل (٠,٧١-) وباتجاه تقليل هدا التدهور وتخفيـضه ابتـداء من سنه ١٩٩٨. ويبدو ان مصر قد سبقت الجزائر بالإصلاحات الحكوميه طيله تلـك الفترة بحيث كان متوسط معدلات مقياس الفاعليه الحكومية فيها (٠,١١-) والمقارب لنظيره السعودي (٠,٠٩-) إلا ان الاخيرة كانت ابطا من مصر. امـا الاردن فكانـت ولازالت فاعليه الحكم فيه يحقق المزيد من التقدم الايجابي وبتقـدير (٠,٣٦+) علـى سلم التقديرات (من ٢,٥- إلى ٢,٥+)، ويبدو ان مدى فاعليه الحكومه يعزى من بين الاسباب إلى مدى شيوع مبدا المساءله والتعبير.

خامسا: نوعيه التنظيم والضبط Regular Quality

تعبر مقاييس المؤشر عن احتمالات اعتماد سياسات تدخليه للدوله في الاسواق كالتسعير إلى جانب الرقابه غير الوافيه على المصارف وكدلك الاعباء الناجمـه عـن الضبط المفرط في اسس وشروط التجارة الخارجيه وتاسيس مـشروعاتها التجاريـه. هده العوامل بمجملها تؤدي إلى تكريس السلبيات الإداريه على عمليـه التنميـه فـي المجتمع، وتتقاطع مع اي توجهات للإصلاحات الإداريه الاقتصاديه المطلوبه للانفتـاح على الاقتصاد العالمي وبتنافس نوعي في الإنتاج وفي الاداء، بحسب درجه مركزيـه الحكم. وقد حطم العراق الرقم القياسي العالمي لتقديرات هدا المؤشر سلبيه وبتقديرات بلغت دروتها نهايه تسعينات القرن الماضي وبمعدل متوسط لفترة الدراسه (٢,٧٥-). وبلغ المعدل المتوسط لنوعيه التنظيم والضبط في الجزائـر (٠,٨٣-) وفـي مـصر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٠,٢٠-) والسعوديه (٠,٠٨-) في حين سجل الاردن تقديرا جيدا بلغ (٠,٣١+) في هدا التوجه.

سادسا: الاستقرار السياسي Political Stability

تمتل حصيله مقياس عناصر هدا المؤشر متغيرا خارجيا مؤترا على اطر التنميه المستدامه وتطويرها، ومتوضا لحلقاتها في حال تعرض الحكومه والمجتمع للاضطرابات التي تعزى إلى واحدة او اكتر من حالات التوترات الاتنيه والنزاعات المسلحه والاضطرابات الاجتماعيه واعمال العنف والصراع الداخلي او تشقق الطبقه السياسيه والانقلابات العسكريه والتغيرات الدستوريه وما شابه. وقد بلغ متوسط المعدلات المقاسه لهدا المتغير في العراق (٢,٤-) وفي الجزائر (٢,٠٤-) بسبب الظروف السياسيه والتوترات الداخليه، وفي مصر (٠,٣٦-)، على الرغم من اتجاه هده الحالات بشكل عام نحو التخفيف في كل من البلدان الثلاث بينما سجلت تقديراته في السعوديه (٠,٠٩-) وفي الاردن (٠,٠٤+). ويمكن تلخيص ابعاد الصورة العامة للمؤشرات السته السابقه في (المخطط ٢)، حيث تتفرد تلاته من بلدان العينه باشتراكها بالقيم السالبه لمقاييس تلك المؤشرات وهي: مصر والجزائر والعراق ودلك بوقوع تلك القيم تحت خط الوسيط العالمي (صفري القيمه) باستتناء قيمه مؤشر سيادة القانون في مصر فقط (قيمه موجبة). ولغرض استكمال الصورة ابعادا ومضمونا تتناول الدراسه الحاليه تحليل تاتير المتغيرين التاليين.

سابعا: التعاقدات النقديه Money Contract

وتسمى النقود كتيرة التعاقد حيث يدلل هدا المؤشر على سلامه الاقتصاد بالنسبه للمجتمع المدني ويقيس مقدار الاصول الماليه التي ترضى المصالح التجاريه ويرضى الناس بإيداعها في المصارف بدلا من الاحتفاظ بها كاوراق نقديه مكتنزة.. كنسبة مئويه من إجمالي عرض النقد في الاقتصاد. هده النسبه كانت الاسرع نموا في مصر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والسعوديه من حدود ٨٢% إلى اكتر من ٨٦% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ والاردن ٧٨%-٨٥%. في حين كانت النسبه في الجزائر بطيئه النمو من ٦٩% إلى ٧٢% لهده الفترة، ولم تتحصل الدراسه على نسب النقود التعاقديه التي تؤكد بلوغها ٥٠% في العراق الامر الدي يعكس التواتر الايجابي في بيئه الإصلاحات الاقتصاديه في البلدان دات النسب المتقدمه.

ثامنا: ترتيبات الدوله State Democracy

يقيس المؤشر الممارسات الديمقراطيه في إدارات الحكم السائدة، وتبين تقديراته ان القيمه السالبه القصوى هي من نصيب السعوديه يليها العراق مباشرة، فيما كانت تقديراته متراجعه في مصر من ٠,٧٥- إلى ١,٥٠- بين نصفي المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ والجزائر عند ٠,٧٥- والاردن ٠,٥٠- طيله المدة بحسب بيانات جامعه ميريلاند– مركز التنميه وإدارة الصراع الدولي.

٣- استدامه التنميه العربيه

للوقوف على حقيقه توجهات التنميه الاقتصاديه في النمو المتحقق خلال فترة السبعينيات والتمانينيات في بلدان العينه قيد الدراسه ارتؤي تحليل اتجاهات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد بالدولار الامريكي في كل بلد منها لفترتين طويله ومتوسطه الاجل الاولى (١٩٧٥-٢٠٠٢) والثانيه (١٩٩٠-٢٠٠٢). ويلاحظ ان الارقام التي اوردها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ترسم ثلاث حالات هي: الاولى: تحقيق حاله انتقاليه ملحوظه في الاردن من (٠,٣%) إلى (٠,٩%) وباتجاه تفاؤلي ومعه الجزائر من (٠,٢-%) إلى (٠,٣%) رغم تواضع معدلات التنميه فيها؛ الثانيه: بطء الاتجاهات وتراجعها كما في مصر ودلك على الرغم من ارتفاع معدلات التنميه فيها فقد اتجهت المعدلات فيها من (٢,٨%) إلى (٢,٥%)؛ الثالثه: اتجاه المعدلات نحو التحسن واعتماد الكفاءة التنمويه للفرد في بلد نمطي متل السعوديه وانتقال التقديرات من (٢,٥-%) إلى (٠,٦-%).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وهناك حاله رابعه تخص العراق وهي منفردة في تدهورها ودلك لعوامل خارجيه اكتر منها داخليه متل الحصار الاقتصادي وحربي الخليج الاولى والثانيه، حيث ان متوسط معدلات التراجع في الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد منذ عام ١٩٧٥ لغاية ٢٠٠٢ كان (٩,٦-%) تم سجلت ارقام الفترة الثانيه ١٩٩٠-٢٠٠٢ اتجاهات متراجعه باضعاف مضاعفة.

إدن هناك بشكل عام تنميه اقتصاديه عربيه ولكنها تنميه بطيئه ومتعثرة احيانا وغير متناسبه مع تكاليفها ولا مع الإمكانات الماليه والماديه لبلدانها ولا مع دخول افرادها، فمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اقل من المتوسط العام للبلدان الناميه. اما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العقود الثلاث الاخيرة فقد بلغ في المتوسط (٣،٥%) وهو اقل من نسبه المعدل المتوسط لكافه البلدان الناميه البالغ (٥%).

اما مقياس التنميه البشريه فهو مقياس مركب يقوم على المتوسط المرجح لثلاثه مقاييس [تقرير التنميه الإنسانيه، ٢٠٠٤][15] هي: التحصيل العلمي الدي يجمع بين معدل معرفه الراشدين للقراءة والكتابة (وزن الثلثان) والمعدلات الإجماليه للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (وزن الثلث)، وتوقع الحياة الدي يقيس العمر المتوقع عند الولادة، ومقياس الناتج المحلي الإجمالي المعدل(بالدولار) الدي يقيس مستوى المعيشه. ومقياس التنميه هدا متطور كثيرا عما طرح اول مرة في بدايه التسعينات بصيغه اتكنسن بمحاوره الثلاث (الصحه والتعليم والدخل) ياخد المقياس المطور بالحسبان مستوى المعيشه ونوعيه الحياة.

وبحسب فئات المقياس فان معظم البلدان العربيه تقريبا ومنها بلدان العينه تشير نوعيه الحياة فيها إلى تنميه بشريه متوسطه, والاتجاهات العامه للتنميه البشريه للبلدان الخمس متناميه بشكل ايجابي اسرع من معدلات التنميه الاقتصاديه فيها. ففي كل من السعوديه تم الجزائر والاردن ارتفعت قيم مقياس التنميه البشريه بين عامي١٩٩٠ و٢٠٠٢ من (٠,٧٠٨) إلى (٠,٧٦٨) في السعوديه ومن (٠,٦٤٩) إلى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٠,٧٠٤) في الجزائر ومن (٠,٦٨٣) إلى (٠,٧٥٠) في الاردن على الترتيب. تلتها تطورات متواضعه لقيم المقياس في مصر من (٠,٥٧٩) إلى (٠,٦٨١) ويديل القائمة المتراجعه مقياس التنميه البشريه في العراق. وعند إدخال النوع (الجندر) في مقياس المؤشر تهبط قيم بلدان العينه لسنه ٢٠٠٢ بين ٣-٦ نقاط مئويه. ورغم ان بلدان العينه قد حققت تحسن ملحوظ في الظروف المعيشيه في السبعينات واوائل الثمانينات وفي نهايه التسعينات فمازالت امامها تحديات كبيرة تقيد النمو المستدام بعيدا عن مسار العام لوسيط البلدان الناميه.

إن التنميه البشريه البطيئه والتنميه الاقتصاديه الابطا مقيدان إلى حد كبير بقيم المقاييس المتراجعه لمؤشرات الحكم التي سبق التطرق إليها، ولذلك فان تحسن الحكم هو الذي يقود إلى نمو اقتصادي اكبر فضلا عن اهميته في تنافسيه البلد وتوزيع المداخيل وتحقيق ارباح تنمويه اكبر بكثير، وبحسب إحدى الدراسات الحديثه فان سمات لامركزيه الحكم مثل الانفتاح الاقتصادي وقوة المؤسسات الديمقراطيه واستشراف خدمات القطاع العام وانحسار البيروقراطيه الداخليه هي في مقدمه العوامل التي تخفف من استشراء الفساد، لا بل ان لها الاثر البالغ على مواطن الفساد داته في ثلاثين بلدا ناميا وصناعيا [Gurgur and Shah, 2005][١٦].

ويؤثر الفساد ضريبيا على المستثمرين الاجانب ويمثل الفساد في العديد من البلدان الناميه ضريبه داخليه تنازليه على الاسر كذلك، حيث تدفع الاسر ذات الدخل الاقل رشاوى لا تتناسب مع مداخيلها للحصول على الخدمات العامه مقارنه مع ذوي الدخول الاعلى [Shah, 2006][١٧]. وإذا لم يكن الحكم الجيد هو المكون الوحيد المهم في التنميه المستدامه فانه مع السياسات الاقتصاديه الكليه والقطاعيه والجزئيه من اهم المكونات المهمة الرئيسيه كذلك فيها، ولكن تاثير الحكم يكون سلبيا على وضع السياسات في كل المجالات الاخرى للحياة إذا كان الحكم نفسه سيئا. ولذا فان البنك الدولي سبق واكد إن جذور ضعف النمو في البلاد العربيه تكمن في فجوة إدارة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الحكم.. وإن فجوة التنميه تنعكس في فجوة النمو طالما بقي المناخ الإداري للاعمال بقي متخلفا بشكل كبير عن الدول المنافسه [البنك الدولي، ٢٠٠٣][١٨].

فإذا كان البلد او نظام الحكم غير مهيا للإصلاحات فمن الافضل توضيح ذلك بدل ادعاء العكس، وقد وصلت البلدان العربيه إلى ما يمكن تسميته بالازمات المزمنه في ضياع مقدرات التنميه بسبب الفساد بكل انواعه ووافعها غير المرضي [للمزيد: عبد اللطيف، ٢٠٠٤][١٩] في عالم متعولم لانها مازالت تقبع في النصف الادنى السلبي من الترتيب العالمي كما لوحظ في المبحث السابق، وهذا الوضع قاد ويقود إلى زعزعه العلاقه بين انظمه الحكم والإصلاحات التي تعزز الشفافيه في البناء التنموي. ولابد من قيام اليه داخليه لمساءله كل من يتولى امرا في البلد من خلال المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام وان تتولى بلدان المنطقه العربيه بنفسها تنفيذ الإصلاحات بدلا من تصديراتها إليها دوليا تحت عناوين الديمقراطيه.

إن وقوع البلدان العربيه على حافه الخط الاحمر واحتلالها موقعا وسطا في التنميه المستدامه عالميا لا يقنع المجتمعات العربيه بجدوة الحكومات لمجرد ان ترتيبها ليس في المرتبه الادنى وإن الترابط العضوي بين مكافحه الفساد والحد منه وتعزيز الحريات المدنيه والسياسيه والإعلاميه بحكم القانون في خدمه المساءله كما تبين الدراسات [Svensson, 2005][٢٠] وفي تعزيز التنميه المستدامه، وان الحكومه التي تطور الحكم فيها من مستوى المتدني إلى متوسط من شانها ان تضاعف الدخل الفردي لديها ثلاث مرات على الامد الطويل ويخفض نسبه الاميه ووفيات الاطفال [كوفمان، ٢٠٠٥][٢١].

وعليه فان نتائج هده الدراسه تفيد بان المقومات الرئيسيه الحاسمه للحكم الراشد في التنميه المستدامه هي سيادة القانون اولا وضبط الفساد ثانيا والمساءله والتعبير ثالثا، وتقف الركائز الخمس الاخرى لتعبر عن التضمينيه وتؤكد ان تفاعلاتها الايجابيه هي مقومات لعمليه التنميه الاقتصاديه اكثر مما هي لاستدامتها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومفهوم الحكم الصالح لازال في بدايات الطريق العربي وينتظر التعاون بين الحكومة المركزيه والحكومات المحليه والقطاع الخاص والمجتمع المدني بخلق المناخ اللازم لسيادة حكم القانون وتطويق الفساد وتكريس المساءله والتعبير. والفساد هو اول داء يصيب ثقه الناس بالمؤسسات وبإصلاحها اقتصاديا وسياسيا ويفضي إلى تقويض التماسك الاجتماعي في بناء التنميه بسبب تكاليف الرشوة او المحسوبيه والمنسوبية عليها.

الخاتمه: استنتاجات ومقترحات

البلاد العربيه كانت ولم تزل تعاني من اثار عميقه للفساد المستشري في اجهزتها الحكوميه إلى الدرجه التي عوقت التنميه الاقتصاديه وعطلت استدامه التنميه البشريه بالقدر المطلوب للنهوض، وهدرت نسب كبيرة ومتزايدة من مواردها، ولا يتوقع لها مواصله او تحسن في: ظل قوانين معطله السيادة والمفعول في الإنقاد والإنقاذ؛ وبوجود مجتمع مدني هش ومهمش. ولذا يمكن القول ان الابعاد التحليليه السابقه كانت كافيه لتشخيص مقوضات الحوكمه (ادارة الحكم) الراشدة العربيه، والتي لا يمكنها والحال استدامه التنميه في مجتمعاتها.

هناك خمسه سمات للتنميه البشريه المستدامه تؤثر في حياة الناس، هي: التمكين والمشاركه Empowerment والتعاون المشترك (والانتماء بالتفاعل) Co-operation والعداله Equity (دخل وصحه وتعليم) والامن الاجتماعي (المعيشه والإعاله) Social Security والإستدامه (للتنميه مع الاجيال) Sustainability، وإذا غابت السمه الاخيرة دل ذلك على احتماليه غياب السمات التي سبقتها. ان اقتصادات البلدان العربيه تميزت بوفرة الثروات الطبيعيه والبشريه والتاريخيه التي تلبي مستلزمات التنميه الاقتصاديه واستدامتها اجتماعيا شانها شان بلدان جنوب اسيا وشرقها. وقد بذلت جهود هائله في برامج وسياسات التنميه العربيه التي رسمت المؤشرات التي سبق التطرق إليها، وقد حققت تحسنا ملحوظا في الظروف المعيشيه

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

في السبعينات واوائل الثمانينات ونهايه التسعينات والى جانبها تحسن المؤشرات الخاصه بالتنميه البشريه وبدلت محاولات لتحفيز الانتعاش والبدء بإصلاحات هيكليه فيها، وحققت تحسنا في مديات التنميه البشريه بصورة اوسع إلا انه يصعب القول بتحقق تنميه اقتصاديه ناجحه معها وبالتالي استدامه التنميه في مجتمعاتها.

إن المقومات الرئيسيه الحاسمه والمطلوبه للحكم الراشد في استدامه التنميه العربيه هي سيادة القانون وضبط الفساد والمساءله والتعبير بشكل اساسي، وتقف الركائز الخمس الاخرى لتعبر عما يعرف بالتضمينيه لتوسيع المشاركه بالحكم. فمقومات الحكم الراشد وركائز التنميه المستدامه عبارة عن متلازمتان لا تفترقان ووجهان لحقيقه واحدة تؤكد ان تفاعلاتها تعمل في اتجاه واحد دوما، سلبا او إيجاباً.. هي مقومات للتنميه وللتنميه المستدامه، وان فقر مقاييس حكم القانون وضبط الفساد والمساءله جعل منها مقوضات للتنميه المستدامه.

وإجمالا تتصف اقتصادات البلدان العربيه بالاتي:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها اقل من المتوسط العام للبلدان الناميه.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العقود الثلاث الاخيرة (٣،٥%) في المتوسط هو اقل من نسبه (٥%) المتوسط لكافه البلدان الناميه.
- معدلات النمو السكاني بلغ متوسطها (٢،٧%) في ٢٠٠١ تفوق معدلات المناطق الاخرى (١،٥%) للبلدان منخفضه ومتوسط الدخل، مع النمو السريع لقوة العمل إزاء النمو البطيء في فرص العمل.

كما تتسم بالمقابل بالاتي:

- تحديات كبيرة افشلت استدامه النمو والكثير منها على طريقه النمو البطئ والبعيد عن مسار الاتجاه المتوسط للبلدان الناميه وعن الترابط مع الاقتصاد العالمي وحتى تكاملها فيما بينها ضعيف، ليس اقلها الفساد وتصدر قائمته دوليا. فإذا كانت مصر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

انتقل ترتيبها من ٤١ إلى ٦٢ والاردن من ٣٠ إلى ٤٠ فالعراق متربع على تلك القائمه [هيئه الشفافيه الدوليه، ٢٠٠٦][٢٢].

- لا يوجد فيها تلث الاستثمار الاجنبي المباشر المتوقع لبلد نامي من الحجم نفسه وغياب الاستثمارات المحفظيه فيها لتخلف اسواق راس المال وغياب فرص الوصول إلى اسواق المال لاكثر من نصفها.
- تعمق مشكلات التنميه وبلوغها ازمات مزمنه الت إلى ضياع اكثر من تلث مقدراتها وإمكاناتها –إن لم يكن نصفها- بسبب نخر الفساد بكل انواعه لمجتمعاتها وبفضل غياب إدارات الحكم الراشدة او الصالحه وبالتالي عدم جودة تجارب الحكم المتعاقبه فيها على مدى اجيال اضف لذلك وافعها غير المرضي الذي ادى بدوره إلى زعزعه العلاقه بين انظمه الحكم والإصلاحات التي تعزز الشفافيه [للمزيد: انا وكوفمان، ٢٠٠٥][٢٣] والوضوح في البناء التنموي فضلا عن العلاقات التي تعزز التنميه المستدامه ذاتها.

وعليه فالمطلوب من وجهه نظر الفرضيه الحاليه:

- في مقدمه الامور التي تطرح نفسها بقوة هي تفتيت عقبه الفساد التي اتت على اكثر من نصف موارد التنميه العربيه واحالتها هباء منتورا.. ورفعها من طريق اجيال التنميه، ولابد من قيام اليه داخليه لمساءله كل من يتولى امرا في البلاد في القطاع العام من قبل كل من القضاء والإعلام وبحسب دورهما في حكم القانون ومن قبل المجتمع المدني بكل شرائحه واطيافه وفي القطاع الخاص بكل انشطته.
- تنميه مؤسسات الشورى (التي يطلق عليها الديمقراطيه) والحديته والقانونيه (التي يطلق عليها المؤسساتيه) والتي تتغلب على عقبات التنميه، وتبدا من انتخابات حرة للمجالس التشريعيه تم كفاءة استغلال القضاء والمؤسسات التي تحمي الحقوق المدنيه وحقوق الإنسان والحريات السياسيه.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- **تسريع التحولات والإصلاحات السياسيه في البلاد العربيه الوافعه بما يخفض تاتير الهيمنه الخارجيه عليها بوصفها نظم ضعيفه في إدارة الحكم إزاء استبدادها داخليا فيها بشكل كبير في منطقه بالغه الاهميه جيوبوليتيكيا.**
- **إصلاح نظم المساءله والرقابه الداخليه عبر التوازن وفصل السلطات [للتفـصيل: تقرير البنك الدولي تحسين التضمينيه والمساءله، ٢٠٠٣، مصدر سابق] وزيـادة المساءله الخارجيه والعامه مع تنميه دور منظمات المجتمع المدني فـي حمـلات مكافحه الفساد وتركيز ممارسات الشفافيه ونشر التقارير والإجراءات على المـلا [للمزيد والتفصيل الوافي: عاشور، مصدر سابق].**

فهل ان تطوير إدارة الحوكمه العربيه بعد هدا يكون ضـرب مـن الخيـال ام شـيء مستحيل!

وعي والتزام وعمل.. او ردع وضريبه ومجرد امل هي محطات الفصل بـين الواقـع ومستقبل التنميه البشريه الواعدة ان تكون او لا تكون.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مخطط 1: اتجاهات عناصر إدارة الحكم في عدد من البلدان العربية 1996-2004

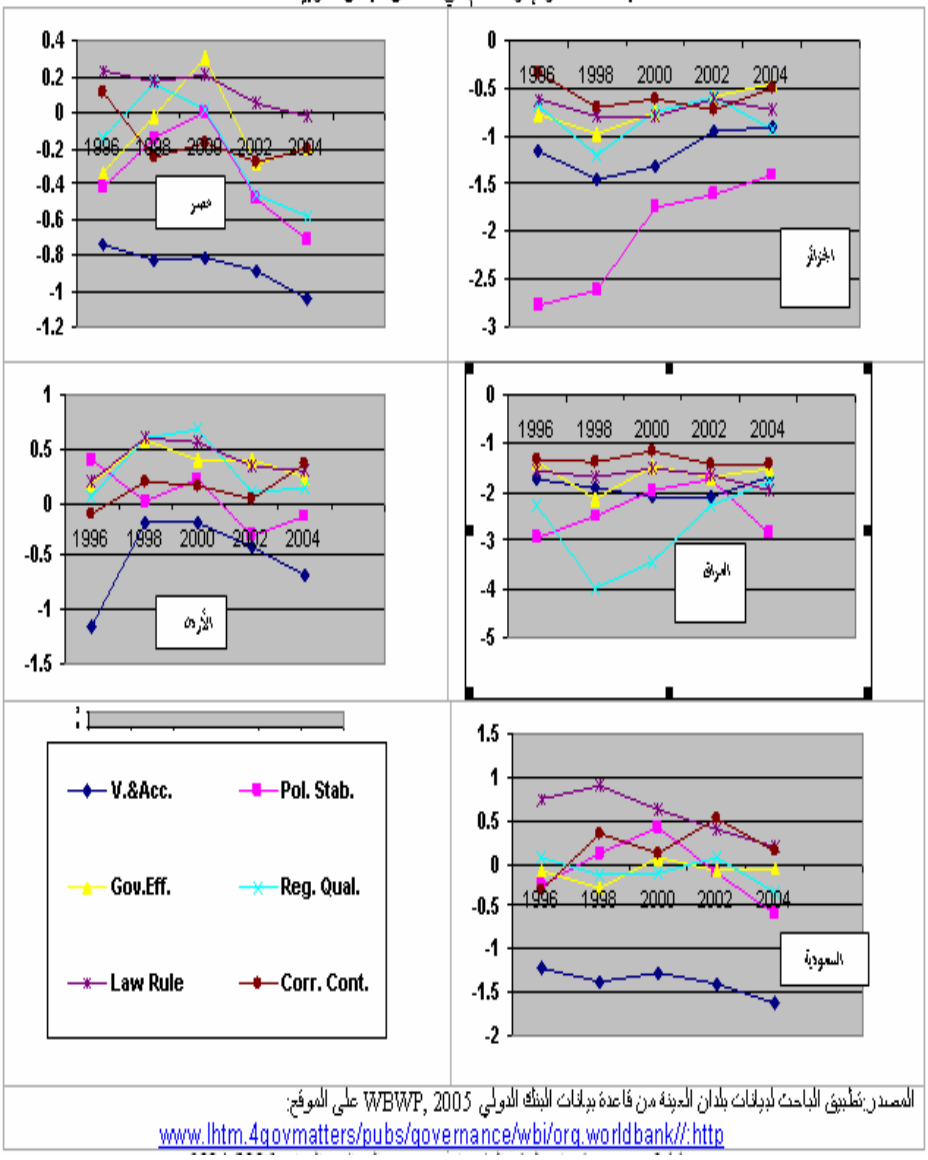

المصدر: تطبيق الباحث لبيانات بلدان العينة من قاعدة بيانات البنك الدولي WBWP, 2005 على الموقع:
www.lhtm.4govmatters/pubs/governance/wbi/org.worldbank//:http

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مخطط 2: تدهور مقومات الحكم الرئيسه في مصر والجزائر والعراق 1996-2004

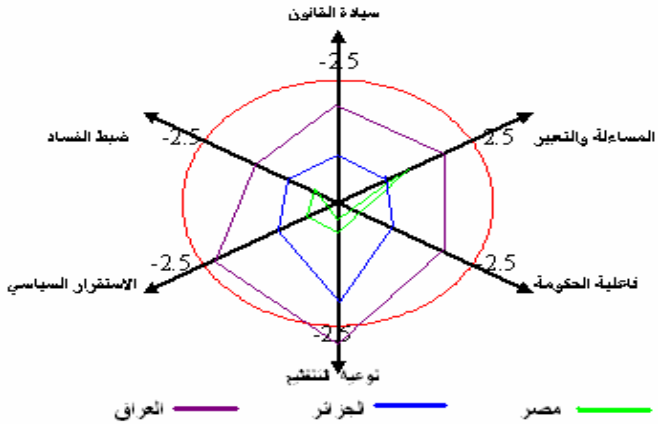

ملاحظة: يمثل المخطط الصورة السلبية لمؤشرات إدارة الحكم في مصر والجزائر والعراق، حيث تحتاج السعودية والأردن لمخطط مستقل وذلك لوقوع مؤشراتها المقاسة فوق خط الوسيط العالمي. تمثل نقطة التقاطع خط الوسيط العالمي على المقياس المتدرج بين -٢,٥ و +٢,٥ ويمثل الإقتراب من منحنى الدائرة التدهرو الكامل لقيمة المؤشر وفق هذا المقياس. لاحظ وقوع مؤشر سيادة القانون في مصر فوق خط الوسيط العالمي.

المصدر: لكلا المخططين (١ و٢) من ارقام قاعدة بيانات البنك الدولي WBWP, 2005

على الموقع:

www.lhtm.4govmatters/pubs/governance/wbi/org.worldbank//:http

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Establishments of Good Governance In Sustaining Arab Development

Dr. Nawfal K. Ali Al-Shahwan
nawfal057@yahoo.com
Lecturer, specialized researcher, and
Head of Economic & Social Studies at The Regional Studies Centre,
Mosul University, Mosul, Iraq.

Abstract

This paper presents explanatory analysis for the basic indicators of good governance coincided with several issues related with the influences of these indicators in approximated measurement for sustainable development to many Arab economies.

Good governance indicators measure the following six dimensions of: 1) accountability and voice; 2) political stability and violence; 3) government effectiveness; 4) regulatory quality; 5) rule of law; and 6) control of corruption. It covers five Arab countries and territories for 1996, 1998, 2000, 2002, and 2004. The countries are: Algeria, Saudi Arabia, Egypt, Iraq, and Jordan.

The paper analyzing those indicators of the six dimensions of governance for each period, as well as several different issues, like: 7) Money Contract and 8) State Democracy, influencing related economic growth and hence development values for the Arab countries sample.

Three sections: Arab development management, Arab development indicators and dimensions, and Arab development sustainability.. undertake several important links as a features of all efforts needed to establishing good governance, including objective indicators. Five features of Human Sustainable Development affecting people's Lifestyle, are: Empowerment, Co-operation, Equity, Social Security, Sustainability of development generations. The Arab economies have abundance

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

of natural, human, and historical wealth that meets both of the economic development sustainable development inquiries.

The paper, In fact concluded that the main crucial establishments (i.e. indicators) needed for sustaining development of the Arab district, by a critical relative importance are: Law Rule, Corruption Control, Voice and Accountancy, Government Effectiveness, Regular Quality, and Political Stability respectively.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المصادر والمراجع

[1] الحكم للتنمية البشرية المستدامة: وثيقة سياسية لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء؛
-United Nation Development Program [UNDP]: (Bureau for Policy and Program Support), Reconceptualising Governance, Discussion Paper 2, New York, 1997a.

[2] كريّم، حسن، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العـدد ٣٠٩، الملـف ٢/١: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ٢٠٠٤، ٤٠-٦٥.

[3] عبد الله، عمر محمود، الولاء والبراء في العمل، مطبعـة الخلـود، بغـداد، ١٩٩٤؛ للمزيد: محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج١، بغداد، ١٩٨٥، ص٥٢٠.

[4] Galor, Oded and Omar Moav, From Physical to Human Capital Accumulation, A Video Lecture Presentation (71 minutes English Language at World Bank), Washington, on 1/3/2002, on the Web: http://info.worldbank.org/etools/BSPAN/PresentationView.asp?PID=337&EID=156,

The text of the original paper: "From Physical to Human Capital: Inequality and the Process of Development", by the same authors, 2001, (35 pages) on the link website: http://h.yimg.com/download2.games.yahoo.com/games/download/signed/wildtangent/yahoo tradewinds1-1_tm1-1.exe

[5] برنـامج إدارة الحكـم فـي الـدول العربيـة -UNDP Program on Governance in the Arab Region POGAR, 2005, on: http://www.pogar.org/arabic/publications/list.asp?pid=7&prov=4

[6] عاشور، أحمد صقر، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، في: مؤتمر الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية_البحر الميت، ٦-٧ شباط ٢٠٠٥. (٤٦ص)

[7] World Bank, Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability. Washington D.C., 2003. On the Web: http://www.worldbank.org/privatesector/ic/docs. Accessed 2004.

[8] UNDP, Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document (New York, 1997b.; www.Foreword.UNDP.Governancepolicypaper.htm

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

[9] Helliwell, John F., Haang, Haifang, "How'sYour Government? International Evidence Linking Good G Government and Well-Being," National Bauerough of Economic Research NBER Working Paper No. 11988, 2006.

[10] Kraay, Aart , Mastruzzi, Massimo , Kaufmann, Daniel, "Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004," Vol. 1 of 2, WBWP No. 3630, 2005. On the Web:

www.lhtm.4govmatters/pubs/governance/wbi/org.worldbank//:http;

- كوفمان دانيال وآرت آراي وماسيمو ماستروزي، ٢٠٠٥ ، "شؤون الحكم ٤: مؤشّرات الحكم ل ٢٠٠٤-١٩٩٦، ورقة عمل البنك الدولي حول بحوث السياسة ٣٢٣٧ (واشنطن)، على الموقع:
www.governance/wbi/org.worldbank//:http

[11] WBI>Themes>Governance>Data, NEW RELEASE - MAY 2005 Governance Indicators 1996-2004. On the Web: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/ , Comments On: www.WorldBankInstitute.htm

[12] جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، واشنطن، ٢٠٠٥، (٥٧ص).

[13] الشهوان، د. نوفل قاسم علي، "أضواء على تطوير نظام الحكم والعولمة"، متابعات اقليمية (مركز الدراسات الإقليمية-جامعة الموصل)، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٠٦.

[14] Rose-Ackerman, Susan, " The Challenge of Poor Governance and Corruption," Copenhagen Consensus Challenge Paper, 2004.

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٤. على الموقع: http://hdr.undp.org/statistics/data/

[16] Gurgur, Tugrul and Shah Anwar, "Corruption: Panacea or Panadora's Box?," World Bank Working Paper (WBWP) No. 3486, 2005.

[17] Shah, Anwar, "Corruption and Decentralized Public Governance," WBWP No. 3824, 2006.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

[18] البنك الدولي، ألحكم الجيد لأجل التنمية في الشق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٠٣، واشنطن دي سي ٢٠٤٣٣. على الموقع:
www.worldbank.org

[19] عبد اللطيف، عادل، "الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: أطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها،" مجلة المستقبل العربي، المصدر السابق، ٩٤-١١٦.

[20] Svensson, Jacob, "Eight Questions About Corruption," Journal of Economic Perspectives, Vol. 19, No 13, 2005, 19-42.

[21] كوفمان، دانيال، "عشرة أساطير عن علاقة الحكم بالفساد،" صحيفة النهار: An-nahar Internet Edition, 10 October 2005، ترجمة نسرين ناضر.

[22] http://ww1.transparency.org/integrityawards/call.html

[23] بلفر آنّا ودانيال كوفمان، ٢٠٠٥ ، "تحسين الشفافية: تجارب أوّلية والتطبيقات على السياسة"، ورقة عمل البنك الدولي حول بحوث السياسة (واشنطن).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com